تنبيهات هامة
على بعض الصور التي تندرج
تحت التحاكم إلى الطاغوت
التنبيه الأول

حول ما يتعلق بالعقود التجارية والإجارة وعقود المداينة وغير ذلك، وما تتضمنه هذه العقود من بنود وبالأخص البند الأخير منها والذي ينص على التعهد من كلا الطرفين بالتحاكم إلى الطاغوت وإلى المحاكم القانونية التي لا تحكم بشرع اللّه، ويختلف صيغة هذا البند من عقد عن عقد، ومن بلد عن بلد.

وهذا التعهد هو في حقيقته تعهد بعبادة غير اللّه، لأن فعل التحاكم عباده وصرفه للطاغوت عبادة له، وفيه أيضاً إقرار ضمني واضح بهذا النوع من الكفر، وذلك أن التوقيع يتضمن الإقرار بكل ما في هذه العقود من بنود والتي منها هذا البند الكفري، وكون الموقِّع على هذه العقود يقول: أنا أوقع ولا أتحاكم فهذا لا أثر له، وذلك أن التوقيع فيه إقرار ورضا بما هم عليه من الكفر وعبادة غير اللّه. سواء وقع منه فعل التحاكم أم لم يقع، بل إذا تحاكم كان كفره أغلظ وأشد، لكونه قد جمع في هذه الحالة ما بين كفرين: كفر الرضا والإقرار، وكفر التحاكم نفسه.

حكم اللّه عزوجل بالكفر على أناس جلسوا في مجلس خاض فيه أهله بآيات اللّه ولم ينكروا على الخائضين ويقوموا من هذا المجلس. قال اللّه تعالى: (**وقد نزل عليكم في الكتاب أن إذا سمعتم آيات الله يكفر بها ويستهزأ بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره إنكم إذاً مثلهم إن الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعاً**) النساء: ١٤٠.

وهذا في حق أناس جلسوا ولم يتكلموا بالكفر أصلاً. فكيف بالذي يصدر منه فعل الكفر ويأتي بالأفعال التي لا يستقيم معها إيمان وإسلام؟!

وأيضاً فإن في الآية دليل على أن الرضا والإقرار والموافقة. كما أنها تكون بلسان المقال فكذلك تكون بلسان الحال، ولسان الحال أبلغ من لسان المقال. كما يقال، وهذا مما له اعتبار في الشرع في تنزيل الأحكام.

وعلى كل حال إن استطاع الإنسان أن يشطب هذا البند أو الجزء الأهم منه. فنسأل الله عز وجل أن لا يكون هناك حرجاً من التوقيع على هذا العقد، وإن كان الأمر على غير ذلك فليحذر المسلم من أن يلقى ربه وهو متلبس بمكفّرٍ لا يعذر به عند الله.

التنبيه الثاني

حول ما يقع فيه التلبيس في بعض قضايا تحكيم الطاغوت التي هي في مجملها أو ظاهرها أنها تحاكم إلى الشرع وفي حقيقتها هي تحاكم إلى الطاغوت وهو ما يسمى في هذه المحاكم بـ (الأحوال الشخصية) أو ما شابه ذلك.

ولابد هنا من تصور صحيح لمثل هذه المسألة الخطيرة. وذلك أن السلطة سلطتان:

١. **سلطة شرعية مستقلة:** مستمده أحكامها من الشرع لا تخضع للطاغوت في أي أمر من أمورها وأحوالها.

٢. **وسلطة هي خاضعة للطاغوت ومحاكمة:** يحكم قضاتها باسم الطاغوت وينوبون عنه في الحكم. لكونه (هو الرئيس الأعلى للسلطة القضائية) وما هم إلا مفوضون ومخولون من قِبَله في الحكم بين الناس إنابة عنه. فهؤلاء وإن كانوا يتحاكمون في أمور هي من الشرع - كما يقولون - إلا أن ذلك في حقيقته هو تحاكم إلى الطاغوت. فالقاضي المسمى (بالقاضي الشرعي) إنما يحكم باسم الطاغوت، والمتحاكم إليه من عامة الناس إنما هو في حقيقته متحاكم إلى الطاغوت، وهذا الحكم يشمل جميع المخاصمات التي تقع بين الناس. سواء فيما يتعلق بالأحوال الشخصية. من زواج وطلاق ونفقة وخلافات زوجية وغيره. أو فيما يتعلق بين الخصوم في قضايا المرور وحوادث الطرق وغير ذلك. إن كان هذا النوع من التقاضي والتحاكم تحت مظلة السلطة القضائية، وقد تقدم أن كل قاضٍ سواء حكم بالشرع أو بغير الشرع إنما هو يحكم إنابة عن الطاغوت الذي فَوَّضه في أمر الحكم بين الناس. فتحاكم الناس إليه هو في حقيقته تحاكم إلى الطاغوت. فلينتبه لهذا.

وهذه حقيقة لا يستطيع على إنكارها أحد، ولكن المستنكر هنا هو عند من يحاول أن يخادع نفسه فيجوِّز لها التحاكم إلى الطاغوت إن كان سوف يُحكم

في أمور تتوافق مع الإسلام، وهذه المحاولة وهذا الكلام هو من أبطل الباطل، لكون المتحاكم في هذه الأمور سوف يتحاكم فيها عن طريق ذلك الطاغوت. فإن الآية نازلة في كعب بن الأشرف والمقصود بالطاغوت في قوله عزوجل، وقد أمرنا اللّه تعالى أن نكفر به أولاً قبل كل شيء ثم بحكمه. أما أن نقول نكفر بحكمه المخالف لحكم اللّه دون الكفر به هو إن كان سوف يحكمنا بشيء من الإسلام. فهذا تحريف لمعاني القرآن وما دلَّت عليه من حقائق التوحيد التي تبين أعظم قضية خلق العبد لأجلها وهو اجتناب الطاغوت والكفر به وعدم التحاكم والتقاضي إليه. وذلك بأن لا يجعل العبد هذا الطاغوت حكماً بينه وبين خصمه في أي أمر من الأمور.

وقد يعظم هذا الأمر عند الإنسان في نفسه لكونه أمر يصعب على المرء الإلتزام به، ولكن الأمر الأعظم من ذلك كله أن يلقي العبد ربه وهو مشرك به قد فارق ما جاء به الأنبياء من التوحيد الخالص. وفي المسند عن النبي صلى اللّه عليه وسلم أنه قال: «**يقال للرجل من أهل النار يوم القيامة أرأيت لو كان لك ما على الأرض من شيء أكنت مفتدياً به؟ قال: فيقول: نعم. فيقول اللّه: قد أردت منك أهون من ذلك. قد أخذت عليك في ظهر أبيك آدم أن لا تشرك بي شيئاً فأبيت إلا أن تشرك**» رواه أحمد والبخاري.

فقف مع نفسك أيها العبد موقفاً صادقاً. فلن ينفعك مركوبك، ولا مالك، ولا زوجتك، ولا أبناؤك. يقول اللّه تعالى: (**ذلك بأنهم أستحبوا الحياة الدنيا على الآخرة وأن الله لا يهدي القوم الكافرين**) النحل: ١٠٧.

قال الشيخ محمد بن عبدالوهاب في رسالته كشف الشبهات عند هذه الآية: (فصرَّح أن الكفر والعذاب لم يكن بسبب الاعتقاد، أو الجهل، أو البغض للدين، أو محبة الكفر، وإنما سببه أن له في ذلك حظّاً من حظوظ الدنيا، فآثره على الدين)أهـ.

فانجوا بنفسك أيها العبد، واعلم أن اللّه سوف يجعل لك من كل هم فرجاً،

ومن كل ضيق مخرجاً، ويرزقك من حيث لا تحتسب (**ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدراً**) الطلاق: ٣.

واجعل أعظم همك هو البحث عن الله عز وجل ودينه وتوحيده. فمن فاته الله فقد فاته كل شيء، ومن خسر الله فقد خسر كل شيء، ومن لم يخسر الله لم يخسر أي شيء.

«**ألا إن كل ما خلا الله باطل**».

وقد جاء في بعض الآثار: يقول تعالى: «ابن آدم خلقتك لنفسي، وخلقت كل شيء لك فبحقي عليك لا تشتغل بما خلقته لك عما خلقتك له».

وفي أثر آخر يقول تعالى: «ابن آدم، خلقتك لنفسي فلا تلعب، وتكفلت برزقك فلا تتعب، ابن آدم اطلبني تجدني فإن وجدتني وجدت كل شيء، وإن فتك فاتك كل شيء، وأنا أحب إليك من كل شيء».

المصدر: البحث عن السعادة الأبدية - الرسالة السادسة، ص ٢٨